إدارة
التواصل

صنـدوق النقـد الدولـي

بيان صحفي رقم 16/26
للنشر الفوري
28 يناير 2016

صندوق النقد الدولي
700 19th Street, NW
Washington, D. C. 20431 USA

المجلس التنفيذي يختتم المراجعة الثالثة للاتفاق بموجب خط الوقاية والسيولة مع المغرب

اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في 27 يناير 2016 المراجعة الثالثة والأخيرة لأداء الاقتصاد المغربي في ظل برنامج يدعمه اتفاق لإتاحة "خط الوقاية والسيولة" (Precautionary and Liquidity Line" – PLL") لمدة عامين، وأكد مجدداً استمرار تأهل المغرب للاستفادة من موارد "خط الوقاية والسيولة".

وقد تمت موافقة المجلس التنفيذي للصندوق على الاتفاق الحالي الذي يتيح الاستفادة من "خط الوقاية والسيولة" لمدة عامين في يوليو 2014، وبقيمة تعادل 3.2351 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 5 مليارات دولار أمريكي وقت الموافقة أو 550% من حصة عضوية المغرب في الصندوق). (راجع البيان الصحفي رقم 14/368). ويدعم هذا الاتفاق برنامج السلطات لإعادة بناء الاحتياطيات الوقائية في المالية العامة والحساب الخارجي وتشجيع نموا أكبر وأكثر احتواءً لمختلف شرائح السكان. وسوف ينتهي العمل بهذا الاتفاق في يوليو 2016. وقد سبق أن تمت الموافقة في 3 أغسطس 2012 على عقد الاتفاق الأول الذي يتيح للمغرب الاستفادة من "خط الوقاية والسيولة" لمدة 24 شهرا بقيمة تعادل 700% من الحصة، وانتهى العمل به في يوليو 2014.

وقد أتاح اتفاق "خط الوقاية والسيولة" تأمين المغرب من المخاطر الخارجية. وتتعامل السلطات المغربية مع هذا الاتفاق باعتباره اتفاقا وقائيا، على غرار الاتفاق السابق للفترة 2012–2014، ولا تعتزم سحب موارد بمقتضاه ما لم تظهر احتياجات فعلية لتمويل ميزان مدفوعاتها حال حدوث تدهور كبير في الأوضاع الخارجية.

ويوفر "خط الوقاية والسيولة"، الذي استُحدِث في عام 2011، ما يلزم من تمويل لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات الفعلية أو المحتملة في البلدان ذات السياسات السليمة، والهدف منه أن يكون بمثابة تأمين من الأزمات في عدد من المواقف المتنوعة أو أن يساعد في حلها.

وعقب مناقشة المجلس التنفيذي المعنية بالمغرب، أدلى السيد ميتسوهيرو فوروساوا، نائب مدير عام الصندوق ورئيس المجلس بالنيابة، بالبيان التالي:

"واصل أداء الاقتصاد المغربي التحسن بوجه عام في 2015. فقد ساعدت قوة تنفيذ السياسات على تخفيض مواطن الضعف في المالية العامة والحساب الخارجي وتحقيق تقدم كبير في تنفيذ الإصلاحات. وفي بيئة لا تزال تخضع لمخاطر سلبية بارزة، سيكون من الضروري مواصلة بذل الجهود للمضي قدما بتنفيذ الإصلاحات الضرورية رغم صعوبتها بغية تخفيض مواطن الضعف المتبقية وتحقيق نمو أعلى وأكثر احتواءً لمختلف شرائح السكان.

"وكانت تطورات المالية العامة إيجابية ومتسقة مع هدف السلطات المعني بتخفيض العجز إلى 4.3% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2015. وتم تحقيق تقدم كبير في إصلاح الدعم، مع التوسع في مساندة شرائح المجتمع محدودة الدخل. والآن، وبعد موافقة الحكومة على مشروع قانون إصلاح نظام التقاعد في القطاع العام، فقد بات من الضروري اعتماده من البرلمان في الوقت المناسب وتطبيقه.

"كذلك تحقق التقدم نحو تعزيز إطار السياسة المالية، بما في ذلك تنفيذ توصيات البرنامج الأخير لتقييم القطاع المالي وتطبيق معايير اتفاقية بازل 3 وتنفيذ القانون المصرفي الجديد. وهناك خطوة مهمة أخرى ينبغي اتخاذها، وهي الانتهاء من صياغة قانون البنك المركزي الجديد لتعزيز استقلاليته وتوسيع نطاق صلاحياته الرقابية والمتعلقة بتسوية أوضاع البنوك. وجاري تحقيق تقدم جيد على مستوى الاستعدادات اللازمة لزيادة مرونة النظام المطبق لسعر الصرف مما سيساعد في الحفاظ على القدرة التنافسية وقدرة الاقتصاد على استيعاب الصدمات الاقتصادية.

"وقد تحسن المركز الخارجي للمغرب بدرجة كبيرة، مما يرجع أساسا لقوة السياسات، وتزايد الصادرات في القطاعات حديثة الإنشاء، وانخفاض أسعار النفط، وقوة الاستثمار الأجنبي المباشر، مع بلوغ الاحتياطيات مستوى مريح. ولا تزال الإصلاحات الهيكلية من أجل تحسين مناخ الأعمال وتعزيز القدرة التنافسية هي من الأولويات حتى يمكن البناء على هذه المكاسب. وسوف يساعد تنفيذ "الاستراتيجية الوطنية للتشغيل" على معالجة القيود في سوق العمل وتخفيض البطالة، وخاصة بين الشباب.

"ولا يزال هذا الاتفاق بموجب "خط الوقاية والسيولة" على مساره المقرر. وقد أتاح خط الوقاية والسيولة، الذي لا تزال السلطات تعتبره اتفاقا وقائيا، سبيلا للتأمين ضد المخاطر الخارجية مع دعم استراتيجية السلطات الاقتصادية".